

مقدمة:

إن اتساع مجالات تدخل الدولة الحديثة في إدارة الشؤون العامة و خدمة المواطنين، جعلها غير قادرة على الاضطلاع بوظائفها لوحدها وبقيتها منها بوجود مصالح محلية مختلفة و متميزة عن المصالح الوطنية، حاولت الدولة إيجاد آليات و وسائل بديلة تساعد على تأمين وظائفها العامة من جهة والمحافظة على وحدتها وسيادتها من جهة أخرى، و في سبيل تحقيق ذلك لم تجد الدولة من وسيلة سوى التنازل عن جزء من صلاحياتها لهيئات محلية تكون قريبة وعلى قدر من الوعي بحجم المسؤولية المسندة لها و هو ما يعرف بالبلدية.

يعد اسلوب التنظيم الاداري الذي تنتهجه وتتبعه اي دولة نظرا لدرجة الوعي السياسي لمواطنيها وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتأصيل النظم و الممارسات الديمقراطية فيها حيث تعتمد الدول الحديثة في تنظيمها الاداري على نظامين اساسيين وهما المركزية الادارية واللامركزية الادارية.

فقد اخذت الدولة في بداية نشأتها بأسلوب التنظيم المركزي المطلق او كما يطلق عليه "المركزية المطلقة " وذلك لضمان وحدة اقليمها وتطبيق القانون وسيادة احكامه في جميع ارجائها.

ولقد ساعد هذا الاسلوب السلطة السياسية العليا الى تحقيق ما تصبو اليه من ضمان وحدة اقليم الدولة، وسيادة القانون والقضاء على النزاعات الانفصالية التي تكثر عادة في بداية نشأت الدولة وحنى في الدول بعد تكوينها، وخصوصا الدول التي تكثر عادة في بداية نشأت الدولة، وحنى في الدول بعد تكوينها، وخصوصا الدول التي يتكون سكانها من فئات متعددة ومتنوعة ومختلفة دينيا او لغويا او عرقيا.

ويعد الاستقرار الذي عرفته الدولة في اركانها وبعد تثبيت اقدامها تقوم بتطعيم النظام المركزي المطلق بالنظام اللامركزية المصلحي او المرفقي، فقد وجدت الدولة نفسها مضطرة وملزمة للأخذ باللامركزية الادارية بعد تعدد وتنوع الواجبات الملقة على كاهلها واتساع نطاق

تدخل الحكومة، فتعددت وتتوعدت الخدمات التي يتوجب عليها تقديمها الى الافراد بصورة خيالية وغير معقولة، حتى ان الدولة الحديثة وجدت نفسها مضطرة وملزمة لطلب مساعدة الافراد ومعاونتهم ومشاركتهم في تقديم الخدمات، وتنفيذ المهمات والمسؤوليات الموكلة اليها، وتمثلت هذه المساهمات والمساعدات في قيام هيئة محلية تتولى تقديم الخدمات الى سكان الوحدة المحلية او قيام احد الاشخاص القانون بإنشاء المرفق العام وتشغيله وتسييره عن طريق عقد اداري، ويستهدف التنظيم الاداري دوما تحقيق افضل اشباع مركز للحاجات الجماعية، ولكن تحت اشراف السلطة المركزية في العاصمة ورقابتها.

ان البلدية كإحدى صورة اللامركزية الادارية لا يمكن ان تمنح لها استقلال مطلق حيث ان المشرع من الناحية القانونية والسياسية اعترف للبلدية بالشخصية المعنوية وحق ممارسة امتيازات السلطة العامة ومع ذلك اخضعها لصور مختلفة من لرقابة، ومن اهمها الرقابة الادارية ممثلة في الرقابة الوصائية وكذا الرئاسية، وهو موضوع دراستنا.

ومن هذا المنطلق اخترنا لدراسة هذا الموضوع طرح الاشكالية التالية:

ماهي طبيعة الرقابة التي تخضع لها البلدية ؟!

وهذا التساؤل يمكن طرح عدة تساؤلات فرعية توضحه و تثير العديد من النقاط:

- ما نوعية الرقابة المفروضة على البلدية وهي بصدد ممارستها لمهامها ؟
- ما الوسائل المتاحة للسلطة المركزية لفرض رقابتها ؟

أهمية موضوع البحث وأسباب اختياره:

- تكمن أهمية الموضوع في الوصول الى اهم صور الرقابة التي قررها ونظمها المشرع الجزائري وكيفية تجسيد هذه الرقابة على ارض الواقع من خلال فرضها على الجماعات المحلية كونها العنصر القاعدي للدولة

- ويعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع الى اسباب موضوعية و اخرى ذاتية وتتمثل هذه
الاخيرة في :

- الرغبة في دراسة هذا النوع من المواضيع لكون موضوع الرقابة الادارية على البلدية
يحضى بعناية كبيرة في الفكر القانوني
- ان الموضوع يندرج ضمن تخصصي المتمثل في القانون الاداري

دوافع موضوعية تتمثل في:

- الدور الكبير الذي تلعبه البلدية على جميع الاصعدة وذلك تجسيدا لفكرة الديمقراطية
والمشاركة الشعبية في ادارة الجماعات المحلية.

اهداف البحث:

يكتسي موضوع أهمية كبيرة من الناحية النظرية و العملية في كونه يتناول حالة ذات
صلة بالمواطن و هي الرقابة الإدارية على البلدية، التي تتكفل بالانشغالات المختلفة حسب
السلطات الممنوحة لها من الإدارة المركزية بالعاصمة.

تتمحور الأهداف الرئيسية لدراسة موضوع الرقابة الادارية على البلدية فيما يلي:

- إبراز الرقابة التي تخضع لها البلدية وتقييمها.

عوائق و صعوبات البحث:

بالرغم من الموضوع يتناول النظام المتبع لسير الرقابة على البلدية الا انه لم يخلو من
صعوبات تمثلت في:

- عدم وجود دراسات فعلية سابقة على هذا الموضوع.
- قلة المراجع المتخصصة وخاصة في مجال الرقابة على المجالس المحلية كموضوع
مستقل بذاته

- نقص الدراسات الخاصة بشرح المادة القانونية المحلية في ظل الاصلاحات القانونية الجديدة خاصة في فصل الاول الذي يتحدث عن الرقابة الرئاسية.

- المنهج المتبع:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لكونه طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم وهذا بالاعتماد على جمع معلومات عن الظاهرة المدروسة وهي الرقابة الادارية على البلدية.

ولمعالجة الإشكالية المطروحة ارتأينا تقسيم موضوعنا هذا إلى فصلين حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الرقابة الوصائية الذي بدوره قسم إلى مبحثين اثنين هما مبحث اول بعنوان مفهوم الرقابة الادارية الوصائية وبيان اهدافها ومبرراتها ومبحث ثاني تناولنا فيه وسائل الرقابة الوصائية على اعمال المجلس الشعبي البلدي بينما في الفصل الثاني كان بعنوان الرقابة الرئاسية والذي هو الآخر قسم إلى مبحثين اثنين هما المبحث الاول مفهوم الرقابة الرئاسية والمبحث الثاني تطرقنا فيه الى مظاهر الرقابة الرئاسية على البلدية.